باب الزراعة والاقتصاد

ملخص المذكرة

الخاصة باقرار الحكومة لسياسة قطنية مستديمة

لحضرة صاحب السعادة احمد عبدالوهاب باشا وكيل وزارة المالية

اضطرت الحكومة في السنوات العشر الاخيرة ان تعالج شؤون السوق القطنية كلما تعرضت ثروة الاهلين للخطر كنتيجة لعدم تنظيم العرض والطلب او لاسباب مصطنعة محلية فتداخلت في السنين ٢١—٢٣ و٢٥—٢٦ للمساعدة على التنظيم وتداخلت في سوق العقود في سنتي ٢٦ و٢٩ فنجم عن ذلك تسلمها لما يقرب من ثلاثة ملايين قنطار ولم يكن تدخل الحكومة هذا تنفيذاً لخطة مرسومة وعلى اساس فني وانما كان لتفريج وقت لازمات او لارضاء الجماهير . ونتج عن هذا ايجاد مستوى مصطنع للاسعار فشل ذلك شطراً كبيراً من المال الاحتياطي ولما كفت الحكومة يدها واجه الزراع الازمة من جديد. وكذلك لم تتبع الحكومة سياسة زراعية معينة فقد كانت تقيد المساحة في بعض سنين ثم تعود الى عدم التقييد فادّى ذلك الى قلق الزارع فلا هو يدري اذا كانت نية الحكومة معقودة على الاطلاق او التقييد او اذا كانت عازمة على الاقراض او عدمه . ولم تكن حال النزالين احسن من غيرهم في هذا الصدد . هذه هي الاسباب التي دعت المالية الى وضع سياسة قطنية لها

وقد تكلم التقرير عن ثلاث وجهات (١) الزراعية (٢) المالية (٣) الاقتصادية والتجارية ولهذه الوجهات ارتباط عظيم بعضها ببعض

(١) الوجهة الزراعية

ان اهم العوامل في تكاليف الانتاج هي :

(١) ايجار الاراضي (٢) اثمان البزور والاسمدة (٣) نفقات الري (٤) اثمان الماشية واثمان الآلات مع نفقات الصيانة (٥) اجور العمال . لم تعد ايجارات الاراضي متمشية مع سعر القطن فقد جاوزت الزيادة في بعض الاحيان ٦٠ ٪ (مستخرج من احصاءات

أراضي الدومين والاوقاف فقط) في حين ان سعر الكلاريدس قد رجع الى ما كان عليه وقد اصبح الفلاحون ارقاء يشتغلون لمصلحة ارباب الاملاك تقريباً ولاجل دفع هذه الكارثة يتحتم على الحكومة ان تضع تشريعاً لتخفيض الايجارات بنسب معينة وهذا عمل ينطوي على بعض الشذوذ فضلاً عما ينتج عنهُ من اثر في العلاقات بين المالك والمستأجر . او تجعل فئات التأجير خاضعة لتقلبات اسعار القطن وهذه خطَّة يمكن اتباعها في بعض الهيئات المنظمة ولكن جمهور المستأجرين لم يألفها

واخيراً هناك اتباع طريقة التأجير عيناً اي «ايجار الفدان بكذا قنطاراً» وهذا النظام متبع في بعض الدوائر وهو النظام الذي كان سائداً الى عهد غير بعيد. ومن مميزاته بيع المالك للجزء الاكبر من المحصول وهم اعرف بالسوق من المستأجر. هذا خلاف ان المالك اقدر من المستأجر على الاحتفاظ بمحصوله ليبيعه في الوقت المناسب

اما اسعار البزرة (التقاوي) فتتبع اسعار القطن لحد ما فاذا زاد الانتاج زيادة كبرى لن يتعذر الحصول على البزرة باسعار مناسبة لاسعار القطن . اما السماد فبالرغم من اطراد زيادة الكميات المستوردة منهُ فان اسعاره لاتزال عالية . اضف الى ما سبق ان الانتاج العالمي للسماد وتنوع المصادر التي يأتي منها آخذة في الازدياد ويقترح التقرير اجراء ابحاث لتبيين مدى امكان استعمال السماد البلدي والاسمدة العضوية ويشير ببحث امكان قيام صناعة نترات الجير في مصر مع تشجيع صناعة الحامض الكبريتيك لتحويل المقادير الكبيرة من الفصفات المصري الى سوبر فصفات. ثم ان نفقات الري عامل مهم خصوصاً في الوجه القبلي ومن السهل ملاحظة فداحة العبء الواقع على عاتق المستأجر من جراء اجرة الري فان اصحاب الوابورات يستغلون حاجة المستأجر الى مياه وابوراتهم وفي ترك حبل اصحاب الوابورات على الغارب امر لايستحسن فيجب الاتفاق مع الشركات صاحبة الوابورات على تخفيض الاسعار فيسهل اقناع الافراد المالكين للوابورات بعدذلك بالنسج على منوال الاولين ولقد هبطت اثمان الماشية لاسباب اهمها استعمال الآلات ورخص اثمان الحاصلات التي تقتات بها الماشية وكافحة اربتها فما على الحكومة الاَّ التشجيع على تربية المواشي اذ لامبرر مطلقاً لاستيراد دواب كل سنة بنصف مليون جنيه . ولامبرر لارتفاع ثمن الآلات والطلب عليها كثير مع ملاحظة ان الحكومة قد خفضت الرسوم الجركية التي كانت تتقاضاها قبل وضع التعريفة الجديدة

ان اجور العمال لاتزيد كثيراً عما كانت عليه فهي لاتزال في حدود معقولة الا في بعض الاحيان وبعض الامكنة اذ يزداد الطلب على العمال او حيث تقل الايدي العاملة وتتراوح نسبة الازدحام في المناطق العامرة مابين ٩٥ (تسعين) و٨١١ (ثمانمائة وأحد عشر) في الكيلو متر

المربح وتنحصر المسألة في التفكير الجدي في استعمار الاراضي غير المزروعة

اما تكاليف زراعة الفدان من القطن فتتراوح بين ٥٦١ قرشاً و١٢٦٥ قرشاً هذا عدا الايجار وهذا يتطلب وفرة الانتاج من الفدان الواحد لتغطية هذه المصاريف مع العمل لتخفيض نفقات الزراعة

ويقول التقرير ان العهد الذي تمتعت فيه الاقطان المصرية بما يقرب من احتكار صناعات معينة قد انقضى والدليل على ذلك مجاراة اسعارنا للاسعار الاميركية لدرجة كبيرة وقد توصل مكتب القطن بوزارة المالية الى النتائج الآتية

١ لايوجد ارتباط يذكر بين مقدار المحصول المصري ومتوسط الثمن

٢ تقلب السعر الاميركي هو المؤثر الاساسي في ثمن قطننا

٣ لايوجد عامل آخر اساسي (فيما عدا تغير قيمة العملة) له تأثير محسوس في ثمن قطننا ويقول التقرير ان اجود اصناف الاقطان ليست من الضرورات الا لعدد صغير من غزالي الاقطان الرقيعة وحاجة هؤلاء تتراوح مابين ٢ و٢½ مليون قنطار مصري وليست كلها من السكلاريدس. وهناك عدة بلدان تنتج مقادير تذكر من اصناف قريبة من الاصناف المصرية ويخشى ان تحديد المساحة هنا تحديداً تاماً ينعش الانتاج في تلك الاقطار

وقد ابعد الاصلاح في صناعة اطارات السيارات القطن المصري عن تلك الصناعة كما ان القطن الهندي قد اخذ يؤدي ماكان مخصصاً للقطن الاميركي في الصناعات . وبالرغم عن وجود منافسين اقوياء لقطننا فلا بدّ ان يزيد عددهم فيما بعد. والحل الوحيد في رأي واضع التقرير هو ازادة المحصول كي تزيد الثروة الاهلية زيادة محسوسة حتى ولو بيع القنطار بسعر لايربي الاّ قليلاً على السعر الاميركي. فالانتاج الكبير هو الطريق الوحيد للمنافسة ولا يتأتى ذلك الا بتوسيع المساحة ووفرة انتاج الفدان الواحد . ولكي نصل الى هنا يجب ان نزرع اصنافاً غزيرة الانتاج وان نبكر في الري الصيفي وان نقرب الشجيرات بعضها الى بعض فاذا فعلنا هذا امكننا انتاج حوالي ١٥ مليوناً من القناطير تسعة اعشارها مما يمكن غزله في المصانع التي تنزل القطن الاميركي الجيد خلاف الفرق الموجود بين قطننا وقطنهم الذي يبلغ من ٢٠ — ٣٠٪ في متانة تيلتنا . واكثر الاقطان المصرية ادراراً للربح في الوقت الحاضر هو الاشموني . وليس معنى هذا اغفال الاصناف التي لها سوقها وطرق استعمالها المعينة

واخص هذه الاصناف هو السكلاريدس وتقدر مقطوعيته بقنطار ونصف قنطار. وقد اقترحت وزارة الزراعة قصر زراعته على المنطقة الشمالية من الدلتا وهي التي تنتج اجود رتبه

ويحض التقرير على وجوب بث النصح للفلاحين ونشر الدعاية لترويج الاقطان المصرية في

الاسواق الاجنبية خصوصاً الاقطار التي بدأت تجرّب صنع محصولنا مع الاتصال بالتزالين لمعرفة اكثر الاصناف ملاءمة لحاجتهم وقد اثبتت الابحاث عدم صحة نظرية تقييد المساحة بصفة عامة

(٢) تمويل المحصول

ان السواد الاعظم من فلاحي القطر فقراء ليس لديهم ما يسمح لهم بالانفاق وهذا ما يدعو الفلاح للعمل لحساب المقرض مع بيع محصوله مبكراً بثمن بخس وهذا مادعا الحكومة الى مد يدها اليه بالمساعدة المالية ويرجع تاريخها الى ١٨٩٤ لما وزعت ٥٠٠٠ اردب بزرة ولكن بالرغم من زيادة القدر الموزع الى ٨٤٥٠ اردبًا ١٨٩٦ لم يتأثر المرابون فاتجهت الفكرة الى انشاء بنك زراعي ليحل محل كل الدائنين او بعضهم

ولما يحيط بمشروع البنك من اخطار ولما يتطلبهُ من رأس مال كبير عدل مؤقتاً عن انشائه وخصصت الحكومة ١٠٠٠٠٠ جنيه لتسليف صغار الفلاحين مبالغ لا يتجاوز ٢ جنيه للفدان الواحد ولما نجحت هذه التجربة بعض النجاح ابيح التسليف لمن يملكون لغاية ٢٠ فداناً ولما انشيء البنك الاهلي ١٨٩٨ فكرت الحكومة في ان يقوم مقامها في مزاحمة المرابين ونجحت هذه الطريقة خصوصاً وان نتيجة التجربة كانت مربحة وبلغت مجموع القروض التي عقدها البنك سنة ١٩٠٢ — ٥٤٠٨٧٣ قرضاً قيمتها ٩٥٢٠٠٠ الف جنيه وفي تلك السنة انشيء البنك الزراعي للقيام بهذه العملية ولكن ثبت ان حصر جهوده في السلفيات الصغيرة ليست مربحة فبعد ان كان عدد القروض ٢٣٠٧٠ سنة ١٩١٢ — ١٣ هبط الى ٣٥١ سنة ١٩١٥ — ١٩١٦ واستمر الهبوط حتى بلغت ١٨٠ قرضاً سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠

وفتحت الحكومة سنة ١٩٢٦ — ٢٧ اعتماداً بمبلغ ٤ ملايين من الجنيهات لتسليف ولجأت الى البنوك للقيام بالعملية لحسابها ولما رأت بطء حركة البنوك اقامت الشون لنفسها واقرضت بواسطة الصيارف وكان مجموع القروض ٩٦٩ ٢٠٣٥ جنيهاً على ٧٤٠ ٥٧٥ قنطاراً

وقد اتخذت التدابير نفسها سنة ١٩٢٨ — ٢٩ الا ان مجموع القروض لم يتجاوز ٧٩٩ ٣٥٢ ج . م على ٤٣٤ ١٠٠ قنطار . اما سنة ١٩٢٨ — ٢٩ فبلغت القروض ٥٩٨ ٨٠٨ على ٨٩٩ ١٦٨ قنطار وكذلك فكرت الحكومة سنة ٩٢٩ في التسليف الزراعي فاقرضت ٠٠٠ ١٧١٧ جنيه وتراوحت السلفة عن الفدان الواحد ما بين ٢ ½ و ٥ جنيه وكذلك اقرضت على جني القطن ٣٣٠٨٣ جنيه و ٣٧١٠ شخص ومن جهة اخرى كانت الحكومة تبذل مجهوداً اخر فبدأت من سنة ٩١٠ بطريقة مضطردة منتظمة في توزيع البزرة وبدأت بما قيمتهُ ١٦٣٢ جنيه وبلغ ١٩٢٢ — ٢٣ ما قيمتهُ ١٨٣٥٥٨ جنيهاً

واخذت الحكومة منذ ٢٣-٩٢٤ تستورد الاسمدة الكيائية لتوزيعها بالاجل فصرفت تلك السنة ما قيمتهُ ٤٤٨٨٦١ جنيه ارتفع الى ٩٣٤٥٥٣ جنيه سنة ٩٢٩ — ٣٠

واخذت الحكومة ايضاً تسلف جمعيات التعاون من ١٩٢٦ فنفد الاعتماد المخصص وقدره ٢٥٠٠٠٠ جنيه ففتحت اعتماداً آخر قدره ١٠٠٠٠٠ جنيه وكانت المبالغ التي تسلفتها الجمعيات حتى آخر سبتمبر سنة ١٩٣٠ — ٢٧٥٠٧١ جنيهاً وكانت في سنة ١٩٢٩ — ١٢٧٤٥٣ جنيهاً

ولان النتائج التي بدت لم تكن مما يرتاح اليه فكرت الحكومة في انشاء بنك زراعي لتنظيم الاعتمادات الزراعية وتسهيل تحويل المحصول . ولن يكون هذا البنك تجاريًّا بالمعنى المفهوم وسيكون رأس مال البنك ٤ مليون وهو لا يكفي الا لتحويل شطر صغير من المحاصيل المصرية التي تقدر قيمتها بنحو ١٢٥ مليوناً يستهلك منها المنتجون ٢٥ مليوناً مع ملاحظة أن متوسط قروض البنك الزراعي هو اكثر من ٨ مليون جنيه سنة ١٩٠٨ ولابدَّ من تقدير الفرق بين قيمة العملة اذ ذاك وقيمتها الآن وهو يتراوح بين ٣٠ و٥٠ ٪ كذلك يجب تقدير حالة الاهالي قبل اكثر من عشرين سنة وحالتهم الآن

(٣) السياسة التجارية الاقتصادية

مع هبوط اسعار القطن ظلت نفقات التصريف على ما كانت عليه ايام الرخاء بين ٥ و٦ ريالات للقنطار اي ما يقرب من نصف ثمن قنطار الاشموني

سعت الحكومة في ادخال اصلاحات في بورصة القطن لمنع التلاعب فيها ويقول التقرير أن ما تقاسيه البلاد من ضيق مالي يرجع الى حدّ كبير الى الاوهام التي خلقها ارتفاع الاسعار الذي لم يدم طويلا ويقول « نظراً لان اسعار القطن المصري نزلت بالنسبة الى اسعار القطن الامريكي بمقدار لا تبرره الحالة التجارية والاحصائية ونظراً لان هذا الهبوط من آثار عوامل مصطنعة يجب على الحكومة ازالتها محافظة على الثروة الاهلية » انظر اقتراح وزارة المالية بالترخيص لها بالتداخل في سوق البضاعة الحاضرة صفحة ٦٩ من التقرير وما بعده

* * *

ونحن ننصح للذين يهمهم هذا البحث مطالعة الاصل لان من العبث تلخيص محتويات ٨٠ صفحة من القطع الكبير في بضع صفحات من المقتطف دون اخلال ولو بعض الشيء بفائدة هذا البحث العظيم

عمر عنا

قطن المعرض

خطبة لحضرة صاحب العزة فؤاد اباظه بك مدير الجمعية الزراعية الملكية

قطن المعرض وليد انتخابات كثيرة اجريت في سنين متتابعة ابتداء من ١٩١٨ وأصله من اليبا الذي يزرع الآن في المقاطعات الجنوبية الغربية من امريكا الشمالية

ويرجع اصل اليبا نفسه الى قطن المليت عقيلي المصري الذي زرعت كمية صغيرة منه في ارزونا بالولايات المتحدة بأمريكا ابتداء من سنة ١٩٠١ وظهرت فيه اليوما واليبا كتبعتين في سنتي ١٩٠٨ و ١٩٠٩

واستحضرت الجمعية الزراعية الملكية قطن اليبا الى مصر لوزارتٍ مجموعة من نباتات مختلفة . ثم زرعت بزور هذه الوزارات وأجرى الانتخاب في نباتاتها على الطريقة العلمية الصحيحة حتى توصل الى انتخاب ما يسمى الآن قطن المعرض . ويسمى بهذا الاسم رمزاً لعلاقة الجمعية الزراعية بالمعارض التي تقيمها منذ نشأتها وتميزاً لهذا القطن عن قطن اليبا وغيره من الاقطان الاخرى واشارة الى انهُ استحدث بطريقة الانتخاب وليس باستصدار بزور اليبا من امريكا

وسأتناول الكلام على قطن المعرض من حيث صفاته وانتشاره في مصر مبتدئاً بآراء من سبقني من الباحثين بتواريخ تلك المباحث

(١) ففي مؤتمر القطن الدولي المنعقد بالقاهرة سنه ١٩٢٧ التي المأسوف عليه المسيو فيكتور موصيري المستشار الفني للجمعية الزراعية الملكية محاضرة في جلسة ٢٦ يناير عن تحسين اصناف القطن المصري جاء فيها ما يأتي عن قطن المعرض :

« والتحسين في انواع القطن على النحو الذي يجري عليه في الجمعية الزراعية انما يعنى فيه بمصالح المنتجين والمستهلكين على السواء . ولقد اعطي قطن المعرض الجديد الى الآن في الحقل محصولاً زراعيًّا يزيد عن محصول السكلاريدس زيادة محسوسة الا في سنة ١٩٢٤ اذ كانت الاحوال غير ملائمة لهُ فبقي محصوله مع ذلك في مستوى محصول السكلاريدس

وتراوحت زيادة محصول الفدان من قطن المعرض عن قطن السكلاريدس في السنين من ١٩٢١ — ١٩٢٣ بين ٢٠ ٪ و ٤٠ ٪ كما زاد المعرض ايضاً عن السكلاريدس في صافي الحليج وسبقهُ في سرعة النضج بضعة أيام وخلف الاقل من الاسكارتو والمبرومة

وزرع قطن المعرض في سنة ١٩٢٥ في اكثر من ٧٠٠ فدان موزعة على ١٣ جهة في

خمس مديريات مختلفة فاعطى محصولاً يزيد متوسطه على خمسة قناطير للفدان مقابل ثلاثة قناطير ونصف اعطاها السكلاريدس

وزرع منهُ في سنة ١٩٢٦ — ٤٥٠٠ فدان في ٤٠ جهة مختلفة متفرقة في مديريات الوجه البحري وكان متوسط الناتج ٥ و٤ قنطار للفدان مقابل ثلاثة قناطير وربع قنطار اعطاها السكلاريدس في الجهات عينها

وفي تجارب المقارنة الرسمية التي اجرتها وزارة الزراعة في سنتي ١٩٢٥ و١٩٢٦ جاء قطن المعرض الاول في المحصول الزراعي . وفي سنة ١٩٢٦ اعطى المعرض وسكلاريدس الدومين في ظروف متماثلة الاول ٨٩ و٥ من القنطار والثاني ٢٥ و٤ من القنطار للفدان

اما ما يختص بالقيمة التجارية فيمكن القول بأن تجار القطن في امريكا وفرنسا يرون القطن المعرض كالسكلاريدس جودة ان لم يكن اجود منهُ . اما في انجلترا فالآراء لم تتفق كلها على جميع القطن ولكن الغزالين هناك — بعد استشارتهم في الامر — قرروا استعدادهم لشراء هذا القطن الجديد بشرط ان لا تزيد اسعاره عن اسعار السكلاريدس ولاشك ان زيادة محصول المعرض عن السكلاريدس في الحقل وفي تصافي الحليج مما يمكننا من اجابتهم الى هذا الطلب

والظاهر ان قطن المعرض ينبغي ان يكون لمصر مورداً جديداً فهو يعطي قطناً رقيماً لا في شمال الدلتا فحسب بل في جنوبها وبهذا يكون قد مكّن الاصقاع الجنوبية من الدلتا ايضاً من انتاج الاقطان العظيمة الدقة مقللاً بذلك من انتاج السكلاريدس تقليلاً يذكر ومساعداً على ايجاد اسواق جديدة للاقطان المصرية . ولكن اهم مزية لقطن المعرض هي انهُ حل مشكلة القطن في مصر لجمعه بين كثرة المحصول وجودة الصنف في آن واحد»

(٢) وكذلك التي جنابه ايضاً مذكرة اخرى بردهة المحاضرات بالجمعية الزراعية الملكية في مساء اليوم نفسه عن خلاصة الاعمال الخاصة بالقطن التي قامت بها الجمعية الزراعية الملكية جاء بها تاريخ موجز للطريقة التي استنبطت بها الجمعية قطن المعرض فقال :

« لقطن البيما ، الذي يزرع في أريزونا والمستنبط اصلاً من صنف الميت عقيلي ، بعض الصفات الرديئة . وقد رؤي ان البيئة المصرية مع حسن الانتخاب قد تصلح هذه الصفات. واني اشعر اننا قد وصلنا الآن الى ما كنا نقصده

واقتصرت تنقية هذا الصنف في مبدأ الامر في سنة ١٩١٨ على كمية قليلة من البذرة وفي خلال هذه التنقية بدا لنا ان بعض السلالات لها من الصفات الطيبة ما يجعلها اهلاً لاستكثارها»

ثم تلا ذلك في المذكرة نفسها بيان تفصيلي عن كيفية الانتخاب وطريقة استنباط النباتات الغريبة ثم طريقة الاستكثار وغير ذلك التي كانت تتبع في قسم فني الجمعية الزراعية . وعطف بعد ذلك على آراء الغزالين في القطن الجديد فقال :

« قد تكون التقارير الخاصة بالغزل متضاربة كما هي العادة عند تجربة صنف جديد من القطن الا أن الفكرة السائدة هي ان قطن المعرض ناعم وطويل ومرغوب فيه ولما كان من المؤكد انهُ جيد المحصول فيجب ان يكون موافقاً لرغبات الغزالين والزراع على السواء

وقد انشئت في سنة ١٩٢٦ شركة « قطن المعرض » وعمل تعاقد بينها وبين الجمعية لشرائه من المزارعين فزالت الصعوبة التي كانت تعترض اكثار هذا القطن الجديد على وجه شاسع مع المحافظة على جودته في الوقت ذاته »

(٣) وفي اجتماع لجنة القطن الدولية بزوريخ بجلسة ١٥ يونيو سنة ١٩٢٨ التي جناب الدكتور بولز كبير الاختصاصيين بقسم النباتات بوزارة الزراعة المصرية بياناً عن الانواع الجديدة من القطن في مصر جاء فيه ما يأتي :

« وقد غير قطن المعرض الذي انتجتهُ الجمعية الزراعية الملكية الحالة بالنسبة لانواع الوجه البحري وسواء أكان المعرض يماثل السكلاريدس في الجودة أم لا بالرغم من ان تيلته اطول فذلك لا يهم لانهُ من المؤكد انهُ سينتشر بسرعة نظراً لزيادة متوسط محصوله بمقدار ٣٣ ٪ عن السكلاريدس في الثلاث سنوات الاخيرة امتداداً الى التجارب التي أقامها قسم المباحث الزراعية في عدة جهات مختلفة . ولقد اوجد ظهور قطن المعرض مستوى جديداً للاقطان القديمة والحديثة حتى انهُ فاق البليون في المحصول . فاذا ما حل محل السكلاريدس زاد في محصول القطن المصري مليوناً من القناطير . فاذا بيع بضعة ريالات اقل من ثمن السكلاريدس كان ارخ للمزارعين . اما قيمة المعرض الحقيقية فلا يمكن البت فيها قبل القيام بعمل جملة اختبارات لان طول تيلته تجعل المقارنة صعبة »

(٤) وفي اوائل هذا العام اصدرت الجمعية الزراعية الملكية نشرتها السابعة عشر (قسم في) لجناب المستر سنيت الموظف الفني بها عن نتيجة المباحث الخاصة بقطن المعرض في نموه ومحصوله ومعدل حليجه وقيمته التجارية وآراء الغزازين والغزالين فيه . والأرقام التفصيلية المدرجة بالرسالة المذكورة مستقاة من تقارير مجلس مباحث القطن التابع لوزارة الزراعة المصرية والتقارير الواردة لمصلحة الاملاك الاميرية من محطة تجارب بولنجتون التابعة لاتحاد غزالي القطن الرفيع بلانكشير . وجميع الاحصاءات والبيانات تؤدي كلها لتحبيذ زراعة هذا القطن

[لها بقية]

أربعة مشاهد في متحف القطن الدائم بالجمعية الزراعية

المعرض الزراعي الصناعي العام

متحف القطن

من اهم ما يجب ان تتجه اليه انظار الزوار في المعرض الزراعي الصناعي القادم متحف القطن الدائم . والى القارئ نبذة من تاريخه ووصف الغرض من تشييده وهو جمع ما فيه من النماذج والحقائق عن زراعة القطن وصناعته

وافق مجلس ادارة الجمعية الزراعية الملكية خلال عام ١٩٢٠ على مشروع انشاء متحف زراعي وبعد ذلك بمدة تقرر تعديل المشروع وانشاء متحف خاص بصناعة القطن في العام مع اظهار مركز مصر في هذه الصناعة

ولما كان ابتداء العمل في عام ١٩٢٣ فان من المفهوم ان المتحف كان لا يزال في دوره الاولى لما اقيم المعرض الزراعي الصناعي العام سنة ١٩٢٦ . وما عمل للآن انما هو خطوة اولية ولكنها اساسية في انشاء معهد يتطلب مدة طويلة ربما استغرقت حياة كثيرين حتى يتم وتظهر نتائجه الباهرة . وقد يتساءل البعض عن الغرض من متحف القطن فالجواب ان المتحف سيكون كغيره من المتاحف مركزاً لحفظ المجموعات الثمينة والبيانات المفيدة كما انه سيكون واسطة لتبادل المعلومات والارشادات وغير ذلك وربما كان اقصر واسب جواب لهذا السؤال هو ذكر خلاصة ما جاء بالمشروع الاصلي لانشاء متحف للقطن

« الغرض من تأسيس المتحف والسير به هو ان يكون بمثابة مفتاح للصناعات المصرية . ولتبيين حالة نمو القطن وتصديره . وكذلك لايقاظ الهمم بتشجيع وفهم هذه الصناعة بجميع فروعها . ومعرفة العلوم الخاصة بها . وبالاجمال لتوسيع المعلومات الفنية والعامة . وبذلك يصبح المصريون قادرين على الانتفاع مباشرة بكل تقدم في المعلومات الخاصة بصناعاتهم الاولية ولتمكينهم من حفظ مركزهم ضد منافسيهم في اسواق العالم »

والتسهيلات التي يقدمها المتحف لدراسة صناعة القطن الهامة وجعلها متناولة للخير وللطالب وللشعب على العموم تجعل انشاء متحف القطن لفوائده باعتباره مركزاً هاماً للدراسة لأن دراسة القطن لها اتصال متين بحياة الانسان ودراسة تاريخ الامم . والتاريخ الطبيعي والزراعة والجغرافيا باقسامها الطبيعية والسياسية والتجارية . والتجارة . والعلوم ومختلف الفنون

وهذه العلوم بدخولها مشتركة في صناعة واحدة مما يجعل الانسان مشتاقاً لدراستها لا سيما اذا كان له علاقة بها فانها تكون سهلة الدرس والتناول فيعرف لها قدرها اذ توسع مداركه وتكثر معلوماته